التحليل النحوي للجملة العربية بين البلاغيين والنحويين

د.حسن المثني عمر الفاروق
جامعة ام درمان الاسلامية

مقدمة:

لقيت الجملة العربية في تعلقها بأخواتها من الجمل في سياق الكلام اهتماماً كبيراً في الدرسين النحوي والبلاغي ، على أن الناظر إلى الدرسين يجد فصلاً كبيراً بينهما وحاجزاً وهمياً أقامته كتب تعليم هذين الدرسين ، الأمر الذي حاولت تداركه بعض الدراسات الحديثة التي نحت إلى تقويم الدرس النحوي وتسهيله وجعله في متناول الدارسين له ، حيث اتجه بعض الباحثين إلى ضرورة الربط بينهما ، حتى تتاح للمتعلم فرصة للتطبيق من خلال النظر إلى النصوص الفصيحة البليغة [1]. ويمكن لهذه الدراسة أن تدعم هذه الرؤية بطرح بعض المفاهيم المشتركة بين الفريقين ، وعرض نماذج لتحليل الدرس النحوي للجمل في علاقاتها المختلفة ،وذلك من خلال تحليل النحاة للجمل القرآنية الشريفة وتفسيرهم لعلاقاتها المختلفة وقفاً ووصلاً ، كما يمكن أن نلاحظ تلك التحليلات لهذه الجمل عند البلاغيين حين يتحدثون عن أواصر الصلة بينها من خلال قضية الوصل والفصل. ولعل النظر إلى هذه العلاقة - أعني علاقة الدرسين النحوي والبلاغي - من هذه الزاوية مما يمكن أن يرجع بفائدة عظيمة للدارسين للغة العربية حيث يتم الربط بينهما من خلال النصوص؛ الأمر الذي من شأنه أن يتحف العقول والقلوب بدرس جديد يكرّس للفهم الدقيق لهذه القواعد من خلال فهم العلاقات بين الجمل وترابطها.

المبحث الاول :
تحليل الجملة العربية عند النحويين:

اهتم الدرس النحوي اهتماماً كبيراً بالجملة العربية ، وعمد إلى تحليلها ووصفها ،كما عمد إلى مناقشة العلاقات بين الجمل المتتالية ، حيث صنف الجمل في سياقتها المختلفة إلى صنفين: جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها من الإعراب ،ثم نص هذا الدرس على أن الأصل في الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب ، ويكون لها محل من الإعراب حينما تحل

محل المفرد [٢]، فرأينا الحديث عن الجملة الحالية وجملةالنعت والجملة حينما تحل محل الخبر .. إلخ.

والناظر إلى هذا الدرس يجده قد اتخذ صورتين: صورة أولى تتمثل في النحو التعليمي الذي نجده في كتب النحو المبسوطة ؛ ذلك النحو الذي تدرج من الوصفية وتقادم به العهد عبر مدارسة للمختلفة ليصير أكثر ميلاً إلى المعيارية[٣] ، وهو وإن اهتم بتحليل الجمل إلا أنه في أغلب الأحيان قد كرّس مباحثه للحديث عما ينبغي أن يلتزمه الدارس من طريق يؤدي به إلى انتحاء سمت كلام العرب الفصحاء وأن يبعده عن اللحن حتى يؤدي النص القرآني أداء سليماً بعيداً عن اللحن . وربما لو نظرنا إلى ما قيل من أسباب حول نشأة النحو لكان ذلك دليلاً على ما ذكرنا من هذا المنحى للدرس النحوي . وتبعاً لذلك لم يخرج تحليل النحاة للجمل وعلاقاتها في كتبهم التعليمية عن هذا المنحى.

أما الصورة الثانية: فهي صورة الدرس النحوي في كتب التفسير والقراءات ، حيث خرج هؤلاء المفسرون - وجلهم من النحاة - بالنحو العربي عما كان عليه من اعتداد بالقاعدة ومعاييرها إلى التحليل والبحث في العلاقات بين الجمل فقد اهتمت هذه الكتب اهتماماً كبيراً بالجملة العربية وعمدت إلى تحليلها تحليلاً رائعاً ، كما أن كتب الوقف والابتداء قد ضربت بسهم وافر في الدرس النحوي ، وأكثر ما بدا من ذلك ما رأيناه من اهتمام هؤلاء العلماء بعلاقات الجمل القرآنية المتتالية وتغير أشكالها تبعاً لقطعها عن بعضها والائتناف عند بعض آخر منها مما يومئ إلى معنى مغاير لما يمكن أن يكون إذا تم الوقف على بعض أجزائها دون بعض. وقد وضعوا للوقف أقساماً كالوقف التام والجائز والحسن والقبيح وغير ذلك مما نجده في كتبهم المختلفة.

وقد بدت هذه التقسيمات متأثرة بتعلق الكلام وتلاحم المعاني بين الجمل فكلما اشتد التعلق كان وصل الكلام أشد لزوماً وأكثر اتساعاً وأوفر حظاً وكلما قل التعلق كان قطع الكلام والاكتفاء به أشد لزوماً وأقرب مجالاً. وقد بدا تأثر هذه الأقسام بمقاييس الإعراب واضحاً ؛ لما للإعراب من مكانة في المعنى.

ويمكن بتتبع أقوال بعضهم أن ندلل على هذه المسألة ، ففي حديثهم عن تحليل الجملة القرآنية وفهمها وفقاً للوقف والابتداء نجدهم يقولون: ((لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير))[٤]. ولتأثير الوقف في المعنى نجد القراء والنحاة - على السواء - قد بينوا أنواعه وأقسامه وراعوا فيها جملة أشياء أهمها المعنى الذي ترمي إليه الآية والإعراب الذي يضبط أواخر الكلمات ويحكمها ولذلك فإن الربط بين الوقف والإعراب في هذه القضية وثيق العرى لا تنفصم صلاته ، يدل على

ذلك ما ذكروه من أن هذا النوع من تحليل الجملة مقتطف من : ((أقاويل المفسرين ومن كتب القراء والنحويين))[٥].

تتناول هذه التقسيمات التي وضعتها كتب علوم القرآنلطرائق الوقف ما يجب أن يوقف عليه وما يجوز وما لاينبغي الوقف عليه . كل ذلك - تبعاً للمعنى وحاجة الإنسان العضوية للتنفس وهي تمثل الأصول التي وضعوها لتحكم هذا الأمر وتضبطه لقولهم: ((فاحتيج إلى قانون يعرف به ما ينبغي من ذلك))[٦]. وهو قانون ينبغي ألا يخرج على قياس الكلام العربي وتركيب الجملة العربية وأركانها الأساسية التي وضعها النحويون مما يعد معه الكلام كلاماً إذ الكلام عندهم هو: ((اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها))[٧]، فإذا تم السكوت دون تمام المعنى لم يكن ذلك كلاماً ولذلك فإن هذه التقسيمات التي وضعوها تخضع لهذه المقاييس ولا تتأبى عليها ، وتراعي العلاقات التركيبية والدلالية التي تربط أجزاء الكلام المختلفة. كل ذلك يضبطه التلقي الصحيح والنقل الموثوق ، وليس للمعربين أن يتعسفوا أو يتأولوا لهذه الأقسام بحسب أهوائهم -كما نص على ذلك ابن الجزري . ((بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه))[٨].

فلا بد من الالتزام في الربط بين الوقف وبين المقاييس الإعرابية ، فليس الأمر غفلاً وإنما هو مضبوط بضوابط يلتزم بها العلماء في تحليلهم للجملة. ويبدو تحكم المقاييس الإعرابية واضحاً في أقسام الوقف عندهم .وأول من نص على هذه العلاقة من هؤلاء العلماء وأفاد منها في تحديد مواضع الوقف . ما يجوز منه وما يمتنع . ابن الأنباري فهو يعمد إلى ذلك باستخدامه الفصائل النحوية المزدوجة ، فيقول مثلاً في باب ما لا يتم الوقف عليه: ((اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه ولا على المنعوت دون النعت ولا على الرافع دون المرفوع وعلى المرفوع دون الرافع ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب ، ولا على المؤكد دون التوكيد ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه ولا على إن وأخواتها دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها ولا على كان وليس وأصبح ولم يزل وأخواتهن دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها ، ولا على ظننت وأخواتها دون الاسم ولا على الاسم دون الخبر ولا على المقطوع منه دون القطع ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفسر عنه دون التفسير ولا على المترجم عنه دون المترجم ولا على الذي وما ومن دون صلاتهن ولا على صلاتهن دون معربهن ولا على الفعل دون مصدره ولا على المصدر دون آلته ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم عنه ولا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها ولا على الفعل الذي يليها دون جواب الجزاء فإن كان جواب الجزاء مقدماً يتم

الوقف عليه دون الجزاء ولا على الأمر دون جوابه ، والفاء تنصب في جواب ستة أشياء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والجحود والتمني والشكوك لا يتم الوقف على هذه الستة دون الفاء . ولا يتم الوقف على الأيمان دون توكيداتها ، ولا حيث دون ما بعدها ولا على بعض أسماء الإشارة دون بعض. ولا يتم الوقف على المصروف دون الصرف ولا على الجحد دون المجحود ولا على لا في النهي دون الجزم ولا على لا إذا كانت بمعنى غير دون الذي بعدها ولا على لا إذا كانت تبرئة دون الذي بعدها ولا على لا إذا كانت توكيداً للكلام غير جحد ولا على لا إذا كان الحرف الذي قبلها عاملاً في الذي بعدها ... ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي ولا على قد وسوف ولما وإلا وثم لأنهن حروف معان تقع الفائدة فيما بعدهن. ولا يتم الوقف على أو ولا وبل ولكن لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن)).[٩]

فالذي يلاحظ في هذه الفصائل - التي أحصاها ابن الأنباري وعرضها بدقة دون أن يترك منها شاردة - أن الكلام لا يتم على واحدة منها دون الأخرى ؛ لأن الوقف على إحداها لا يحقق فائدة الكلام ومعناه المرجو ، فلا بد من هذه الضوابط وهي كما تبدو لنا مقاييس نحوية إعرابية ؛ الأمر الذي يدل على مكانة الإعراب القوية في هذه الأقسام التي وضعوها ، فالتام مثلاً يوقف عليه ويبتدأ بما بعده إذا استوفت الجملة أركانها وكذلك الحال بالنسبة للكافي والحسن ، على أن الابتداء بالحسن قبيح لشدة التعلق والمقتضيات التي تم ذكرها في الوقف التام ، تلك التي تحتم الابتداء هي في حقيقة أمرها مقاييس واعتبارات نحوية بجانب تعلقها بالمعنى ، فالاستفهام وهو أحد هذه المقتضيات له صدر الكلام في الجملة العربية ، وكذلك الشرط والقسم والنهي. وينسحب الأمر على مقتضيات الوقف الكافي فهي في حقيقة أمرها أيضاً مقاييس نحوية إعرابية.

أما التعلق اللفظي في الوقف الحسن فهو أيضاً داخل في هذه المقاييس إذ المقصود به التعلق من جهة الإعراب ككون ما بعده صفة أو معطوفاً أو خبر أو مفعول لما قبله.

والوقف الجائز مقيس بمقاييس الإعراب أيضاً ، يقول: ((والجائز هو ما يجوز الوقف عليه وتركه نحو: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ[١٠] فإن واو العطف تقتضي عدم الوقف وتقديم المفعول على الفعل يقتضي الوقف فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة ؛ لأن الوقف عليه يفيد معنى))[١١].

فعلى هذا يمكن أن نخلص إلى أن التحليل النحوي للجمل والبحث في العلاقات بينها قد نظر إليه هؤلاء العلماء واعتقوا به في كتبهم ، حيث كانوا يوجهون الدارسين إلى الطريقة المثلى لأداء النص القرآني وتجويد قراءته على الطريقة الصحيحة التي تراعي

المعنى الذي يكون الوقف والابتداء تبعاً له ، وقد أدى هذا الدرس في كيفية الأداء القرآني إلى الولوج في الحديث عن الجملة القرآنية وتحليلها تحليلاً نحوياً يراعي التفسير والقراءة وقواعد الإعراب ، وقد كشف عن الكثير من المعاني التي تتولد تبعاً لهذه العلاقات وصلاً ووقفاً ، وقد أدى ذلك إلى إثراء الدرس النحوي ، وخلق علاقة بين هذه التراكيب والمعاني المختلفة التي يمكن استنباطها .

أما كتب التفسير فقد ضربت بسهم وافر في تحليل الجمل العربية والبحث في علاقاتها المختلفة ، وهو تحليل مثّل زبدة النحو العربي ، إذ إنه جاء بعد أن اشتد النحو ونضجت مباحثه ومصطلحاته في كتبه المختلفة ، وقد اتجه هؤلاء المفسرون إلى الإفادة من هذه المباحث والمصطلحات في تفاسيرهم المختلفة ، وكانوا أكثر عناية بتحليل الجمل والحديث عن علاقاتها ، وما يمكن أن يكون عليه المعنى استناداً إلى هذه العلاقة أو تلك ، ويمكن بتتبع بعض هذه التحليلات أن نتبين ذلك ، ومن ذلك مثلاً ما جاء في تفسير القرطبي ((قول تعالى:" وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ"" هُوَ" مبتدأ وهو كناية عن الإخراج،و" مُحَرَّمٌ" خبره،و" إِخْرَاجُهُمْ" بدل من" هُوَ" وإن شئت كان كناية عن الحديث والقصة،والجملة التي بعده خبره ،أي والامر محرم عليكم إخراجهم. ف" إِخْرَاجُهُمْ" مبتدأ ثان. و" مُحَرَّمٌ" خبره ،والجملة خبر عن" هُوَ" ،وفي" مُحَرَّمٌ" ضميرما لم يسم فاعله يعود على الإخراج. ويجوز أن يكون" مُحَرَّمٌ" مبتدأ،و" إِخْرَاجُهُمْ" مفعول ما لم يسم فاعله يسد مسد خبر" مُحَرَّمٌ" ،والجملة خبر عن" هُوَ"))[١٢].

كما جاء في فتح القدير للشوكاني:((قوله : (وَلاَ تَيَمَّمُواْ الخبيث) أي : لا تقصدوا المال الرديء ، وقرأه الجمهور بفتح حرف المضارعة وتخفيف الياء ، وقرأ ابن كثير بتشديدها . وقرأ ابن مسعود : «ولا تأمموا» وهي لغة . وقرأ أبو مسلم بن خباب بضم الفوقية ، وكسر الميم . وحكى أبو عمرو : أن ابن مسعود قرأ : «تئمموا» بهمزة بعد المضمومة ، وفي الآية الأمر بإنفاق الطيب ، والنهي عن إنفاق الخبيث . وقد ذهب جماعة من السلف إلى أن الآية في الصدقة المفروضة،وذهب آخرون إلى أنها تعم صدقة الفرض ، والتطوّع ، وهو : الظاهر ، وسيأتي من الأدلة ما يؤيد هذا ، وتقديم الظرف في قوله :(مِنْهُ تُنفِقُونَ) يفيد التخصيص أي : لا تخصوا الخبيث بالإنفاق ، والجملة في محل نصب على الحال أي : لا تقصدوا المال الخبيث مخصصين الإنفاق به قاصرين له عليه .))[١٣].

وجاء في المحرر الوجيز: ((تعالى: (مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم) مقدراً كلام يدل عليه المعنى ، تقديره والآية التي طلبوا عادتنا أن القوم إن كفروا بها عاجلناهم . وما آمنت قرية

من القرى التي نزلت بها هذه النازلة أفهذه كانت تؤمن وقوله تعالى: (هَلَكْنَاهَا) جملة في موضع الصفة ل(قرية) والجملة إذا اتبعت النكرات فهي صفة لها وإذا اتبعت المعارف فهي أحوال منها))[14].

وهكذا تمضي تحليلات المفسرين للجملة ، يضعون كل جملة بحسب موقعها مما تقدمها من جملة ، حيث تكون الجملة تفسيراً لما قبلها أو حالاً أو بدلاً ، أو تقطع الجملة عما قبلها فتكون جواباً عن سؤال مقدر ، أو تكون منبتة عما قبلها ليس فيها أي تعلق يربطها بسابقاتها من الجمل إلى غير ذلك من الأقوال التي تزخر بها كتبهم.

المبحث الثاني:
تحليل الجملة عند البلاغيين:

أما علماء البلاغة وأرباب البيان فقد أدلوا بدلوهم في هذه القضية. أعني تحليل الجملة العربية. وأفردوا لها الأبواب والمباحث وقد استهدفوا من ذلك البحث في المناسبات بين المعاني وتحديد صلاتها ومجالات التقائها ولم فصلت هذه المعاني عن تلك ولم وصلت وماهو نوع الصلات وماهو حدها وماهي مكانتها ونظروا في لحمة النسب بين الكلمات المفردة وأتبعوا ذلك بتدبر أعطاف الجملة وعلاقاتها بجاراتها من الجمل الأخرى ، وتناولوا مقاطع الكلام ومفاصله عند منتهى أجزاء معانيه وتأملوا في هذه المقاطع وحاولوا أن يحددوا الخيوط التي تجمعها ودققوا فيها.

وقد بدا تتبع البلاغيين للحمة النسب بين الكلمات في الجملة مبكراً في ملاحظاتهم على بعض الشعر والنثر وفي نقدهم لبعض الشعراء ، فوصْفُ الكلام بالجودة والسبك والمتانة لا يتأتى إلا بجودة التآخي بين الكلمات داخل الجملة الواحدة ، وقد نبهوا إلى ضرورة المناسبة التي تسوغ ذكر اللفظ مع غيره واقترانه به ، والنحو العربي يعترف بهذه المناسبة فلا يقبل أن نقول: حرارة الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة. فهو مع صحة إعرابه إلا أنه غير مقبول ولذلك يرى بعض الباحثين انطلاقاً من هذا المبدأ ((أن الذين يزعمون أن النحو لايعنيه في هذا إلا أن تضبط حركات الأواخر ، لا يفهمون النحو الذي يعرفه علماء هذه الأمة هو النحو الذي يبحث منطق اللسان ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته ويشرح سليقة الأمة المنعكسة في هذا البناء الإعرابي المعجب))[15].

وقد بدا هذا الإحساس بوجوب التآخي بين الكلمات بارزاً في تراثنا الشعري عند النقاد ، فقد تحدثوا عن الكلمة المتمكنة والكلمة القلقة النابية وتروى في ذلك مساجلات بين الشعراء والنقاد[16].

وقد تجاوزوا هذا الأمر. أعني تمكن الكلمات في الجملة. إلى ضرورة مراعاة التآخي بين الجمل السابقة والجمل اللاحقة ؛ لأن الكلام في تداعياته المختلفة يفضي من

كلمة إلي جملة تتعلق بها لنلج إلى جملة أخرى ذات علاقة بسابقتها وهكذا يشتجر ويتداخل الكلام ويفضي بعضه إلى بعض ، وقد نظر البيانيون أيضاً إلى وجوب التآخي بين الجمل ذات الصلة فتلفق وتضم إلى بعضها في لحمة نسب تحقق المعاني التي يومئ إليها المتحدث فيدرك منها المتلقي العلاقات الكامنة بين أجزاء الكلام المختلفة من خلال هذا التلاحم والتآخي. كما ينظرون إلى وجوب المباعدة بين بعض الجمل وقطعها عن سابقاتها حرصاً منهم أيضاً على المعنى والإفادة المرتجاة من خلال هذه الجمل.

ومن هنا بدا موقفهم متسقاً مع ما يقوم به النحويون في بحوثهم حول العلاقات بين الجمل القرآنية المختلفة وضرورة وصل بعضها وفصل الآخر لتحدث الإفادة ويتم الإفهام ويتضح القصد.

فقد تناول علماء البلاغة مصطلحات الفصل والوصل والقطع وهيذات المصطلحات التي تداولتها كتب التفسير وكتبالوقف والابتداء ، وإن كانت العبارات مختلفة إلا أن المعنى الاصطلاحي متقارب بينها. فالوصل في اللغة خلاف الفصل: ((اتصل الشيء بالشيء لم ينقطع. ووصل الشيء إلى الشيء وصولاً وتواصلاً انتهى إليه وبلغه)).[١٧] جاء في القاموس المحيط: ((وصل الشيء بالشيء ووصلة بالكسرة والضمة: بلغه وانتهى إليه واتصل:لم ينقطع)).[١٨]

أما الفصل فقد جاء في لسان العرب: ((الفصل بون ما بين الشيئين)).[١٩] وفي القاموس: ((الفصل الحاجز ما بين الشيئين)).[٢٠] وقد بدا في الفصل السابق ما ذكره صاحب اللسان عن القطع من أنه إبانة بعض أجزاء الجرم من بعضه فصلاً.

وقد تناول البلاغيون هذه المصطلحات مرتبطة بالكلام ؛ لأن الكلام: إما أن يتصل ببعضه بعضاً أو ينقطع فيكون هناك حاجز بين أجزائه ، وهو ما عرف عندهم بقضية الفصل والوصل ، فمن ذلك قولهم: ((اعلم أن تمييز مواضع العطف من غير موضعه في الجمل كنحو أن تذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة ومتروكاً العطف بينها تارة أخرى هو الأصل في هذا الفن))[٢١].فهم ينظرون إلى القضية - إذن - من خلال العلاقات بين الجمل حيث تشتد هذه العلاقة فيقتضي الأمر معها الوصل وتخف مما يقتضي الأمر معها الفصل ، غير أن الوصل عندهم في هذا الباب يتم بواسطة أداة تصل ما بين طرفي الكلام ولذلك نجدهم يعرفون الوصل بقولهم: ((الوصل هو عطف جملة على جملة أخرى ، والفصل ترك العطف)).[٢٢] ويقول القزويني: ((الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه)).[٢٣] ويقول صاحب الطراز: ((أما الفصل فهو في لسان علماء البيان عبارة عن ترك

الواو العاطف بين الجملتين)).[٢٤]

فالذي يلاحظ من هذه النصوص أنهم جميعاً اتفقوا على تعريف الفصل والوصل وجعلوه محدداً بجملتين ، جملة سابقة وأخرى لاحقة. وقد وصف علماء البلاغة هذا الفن بالأهمية وبالدقة في مكانه من العلوم وأنه لا يتأتى إلا لمن سلم طبعه وصفت قريحته: ((واعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى ، من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص وإلا قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم به أفراد وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: ((معرفة الفصل من الوصل ذلك لغموض مسلكه وأنه لا يكمل لأحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة)).[٢٥] وقد وصفه السكاكي بقوله: ((وإنها لمحك البلاغة ، ومنتقد البصيرة ومضمار النظار ومتفاضل الأنظار ، ومعيار قدر الفهم ومسبار غور الخاطر ومنجم صوابه وخطائه ومعجم جلائه وصوائه)).[٢٦] وقد ذكر عن أبي العباس السفاح قوله لكاتبه: ((قف عند مقاطع الكلام وحدوده وإياك أن تخلط المرعي بالمهمل))[٢٧] وقد نسب أيضاً إلى الأحنف بن قيس ، قوله: ((ما رأيت رجلاً تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام ولا عرف حدوده، إلا عمروبن العاص (رضى الله عنه) كان إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام وأعطى حق المقام وغاص في استخراج المعنى بألطف مخرج حتى كان يقف عند المقطع وقوفاً يحول بينه وبين تبعيته من الألفاظ))[٢٨].

وتبعاً لذلك نجد أنهم ينظرون إلى العلاقة بين أجزاء الكلام المختلفة إما أن تكون بين أجزاء الجملة الواحدة . ولابد في ذلك من اختيار الكلمات المتلاحمة المنسجمة مع بعضها والابتعاد عن القلقة . أو بين جملتين ، فإذا كان هناك تعلق ما بين الجملتين تم وصلهما بحرف من حروف العطف ، أما إذا لم تكن هناك علاقة أو كانت العلاقة شديدة حتى ليؤدي وصل ما بينهما إلى إخلال بالمعنى كان الفصل ، إذ العلاقة بين أجزاء الكلام في بعض الأحايين لا تحتاج في وصلها إلى الواو ذلك لشدة ما بينهما من ترابط فيؤدي الإعراب هنا عمله في خلق هذا الترابط فلا يحتاج حينئذ لحرف العطف وذلك يتأتى في التوابع إذ إن العلاقة بين التابع والمتبوع قوية بحيث لا يمكن الفصل بينهما. ذلك في داخل الجملة الواحدة ، يقول السكاكي: (وذلك إذا أتقنت أن الإعراب صنفان لاغير ، صنف ليس بتبع وصنف تبع ، وأتقنت أن الصنف الثاني منحصر في تلك الأنواع الخمسة: البدل والوصف والبيان والتأكيد واتباع

الثاني الأول بتوسط حرف عطف ، وعلمت كون المتبوع في نوع البدل في حكم المنحي والمضرب عنه بما يسمع أئمة النحو رضي الله عنهم يقولون: البدل في حكم تنحية المبدل منه ويصون بتصريح بل في قسمه الغلطي وعلمت في الوصف والبيان والتأكيد أن التابع فيها هو المتبوع ، فالعالم في: زيد العالم ، عندك ليس غير زيد ، وعمرو في: أخوك عمرو ، عندي ليس غير (أخوك) ، ونفسه في: جاء خالد نفسه ، ليس غير خالد ، ثم رجعت وتحققت أن الواو يستدعي معناه ألا يكون معطوفه هو المعطوف عليه لامتناع أن يقال: جاء زيد وزيد وأن يكون زيد الثاني هو زيد الأول ، حصل لك أن الصنف الأول ليس موضعاً للعطف بأي حرف من حروف العطف لفوات شرط العطف عليه))[٢٩].

فعلاقة المعنى شديدة بين التابع ومتبوعه داخل الجملة الواحدة ولذلك لا يجوز وصلهما بحرف العطف وإنما هي موصولة المعنى من ذات نفسها دون الحاجة إلى واصل يصلها بسابقتها ، هذا إذا كانت الصلة بين مفرد ومفرد.

أما إذا كانت الصلة بين جملة وجملة كأن تكون الجملة الثانية بالنسبة للأولى مثل أحد هذه التوابع بالنسبة لمتبوعه ، فالأمر مختلف ذلك ؛ لأن الجملة نوعان: جملة لها محل من الإعراب ، وأخرى ليس لها محل من الإعراب. أما التي لها محل من الإعراب فقد ألحقها البلاغيون بالمفرد ؛ لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا وقعت موقع المفرد وعلى ذلك تكون علاقة الإعراب قائمة فيتسلط العامل عليها ، فإذا أردنا أن تدخل غيرها معها في الحكم عطفناها عليها فيكون تأثير العامل عليها كسابقتها ، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين ، أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد ، إذ لايكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد. وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً والإشراك بها في الحكم موجوداً ، فإذا قلت: مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى. وذلك الحكم كونها في موضع جر بأنها صفة للنكرة ونظائر ذلك يكثر والأمر فيها يسهل)).[٣٠]

والوصل في الجمل التي لها محل من الإعراب يخضع للقاعدة المعروفة ، وهي التشريك. حيث يتم العطف بينهما إذا أردنا التشريك فالمعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول له مثل سابقه وهكذا.

وبحث الجمل من هذه الزاوية. أعني موقعها من الإعراب. يعتبر وصفاً وتحليلاً للعلاقات القائمة بين مفردات الكلام وجمله ،

فالنظر إلى وقوع الجملة وصفاً أو خبراً أو حالاً يبين الرابطة التي تصلها بجارتها وتجعلها تتشابك معها في خيط واحد، فهي وصف لها أو خبر عنها أو مفسرة لها أو مزيلة لضرب من الإبهام غشيها. يقول أحد الباحثين: (وهكذا تجد دراسة مواقع الإعراب بحثاً دقيقاً وعميقاً وممتعاً في ربط الكلام وعلائقه وكشفاً بارعاً لتلك الخيوط التي تدق حتى كأنها شعيرات خفية ولكنها متينة وثيقة في ربط الكلام ودمجه وقد رأينا هذه الخيوط تربط جملة من الجمل تطول وتترادف في بعض أجزائها وتتعرج وتتشابك وتلتف حتى كأن الجملة شجرة صغيرة منتظمة في سلك الكلام)[٣١]

أما الجملة التي لا محل من الإعراب فليست بينها وبين سابقتها هذه العلاقة يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز: ((الجمل على ثلاثة أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشئ على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أومضافاً إليه فيكون حقها العطف وجملة ليست في شئ من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لايكون منه في شئ إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به. ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً وحق هذا ترك العطف البتة))[٣٢]

فالجمل على هذا إذالم يكن لها محل من الإعراب، فإن العلاقة تخف بينها وبين سابقتها أو بعبارة أخرى تكون أقل تعلقاً مما لو كان لها محل من الإعراب وقد بدا فيما تقدم أنه كلما خف هذا التعلق وقل ازداد احتمال فصل الكلامين، حيث يرى البلاغيون أن حق مثل هذه الجملة ترك العطف، غير أنهم لا يستبعدونه ويصفونه عندئذ بالصعوبة، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٧٧٤هـ): ((والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى كقولك: زيد قائم وعمرو قاعد والعلم حسن والجهل قبيح. لاسبيل لنا أن ندعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه. ولو لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: زيد قائم، عمرو قاعد، بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية))[٣٣]

ومن هنا تبدو براعة البلاغيين في استنباط المعاني الدقيقة التي تخفى في مثل هذا العطف، وأروع ما يكون ذلك عندما يرتبط البحث فيه بالقرآن الكريم وهو الوصل

الموسوم عندهم بالدقة والخفاء ولا تتأتى معرفته إلا لمن امتلك طبعاً وذوقاً رفيعاً بكلام العرب.

الخلاصة :

ويمكن أن نخلص إلى أنه بهذا المفهوم تصدى علماء البلاغة للعلاقات بين الجمل وبهذا الفهم عمدوا إلى تحليلها مدققين في تغير المعاني تبعاً لمواضع الفصل والوصل منبهين إلى وجوب فصل بعض الجمل عن بعضها حيث يؤدي ذلك خلاف المعنى المراد كما ينبهون إلى ضرورة وصل بعض آخر من الجمل حين يتطلب المعنى ذلك. وهو أمر لا يختلف كثيراً عما بدا لنا عند النحويين والمفسرين في تحليلهم للجملة القرآنية ، فالحديث عند هؤلاء وأولئك من زاوية المعنى المتحصل من الوقف على موضع معين والابتداء بما بعده أو الفصل بين الجملتين بالواو لبعد ما بينهما من لحمة النسب ووشائج المعنى ، وقد أدى هذا التحليل عند الطرفين إلى عدم عزل قواعد النحو عن المعنى حيث يتم التحليل من خلال النص الواحد ، وهو أمر يفتقر إليه الدرس النحوي المعياري في تحليله للجمل ، إذ يعمد بعض النحاة إلى مناقشة أمثلة مفردة ليس بينها وما بين النصوص من وشائج وعلاقات معنوية يمكن أن نلحظها خلال تحليل النصوص. وقد اتجهت بعض الآراء في تسهيل النحو وتعليمه إلى ضرورة دراسة هذه القواعد من خلال النصوص الفصيحة وهو أمر من شأنه أن يقارب بين النحو والأدب والبلاغة ، كما أن من شأنه أن يبعد الدرسين النحوي والبلاغي عن التحليلات التي لا علاقة لها بالنص ، تلك التحليلات المنطقية التي غرق فيها الدرسين النحوي والبلاغي ، حيث صارت مباحثهما توغل فيها تأثراً بآراء المناطقة في قضية الحدود والتعريفات.

قائمة المصادر والمراجع:

١.الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط/١ الحلبي مصر ١٩٥١م.

٢.الحلل في الكلام على الجمل ، والتبيان في تعيين عطف البيان ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي ، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم محمد أبو عباة ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٦م

٣.الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق د. عبد القادر حسن ط/ دار مصر للطباعة (بدون تاريخ).

٤.الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبديع ، سعد الدين أبو محمد عبد الرحمن القزويني ط/ دار الكتب العربية (بدون تاريخ).

٥.إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري. تحقيق محي الدين عبد الرحمن

رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٠هـ/١٩٧١م .
٦.دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني. شرح وتعليق محمد ألتنجي ، ط/ دار الكتب العربية بيروت ١٩٥٥م
٧.دلالات التراكيب ، محمد محمد أبو موسى ط/٢ مطبعة وهبة ١٩٨٨م.
٨.الطراز المتضمن أسرار البلاغة وحقائق الإعجاز. يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم. ط/دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ).
٩.كتاب الصناعتين ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق د. محمد مفيد قميحة. ط/٢ دار الكتب بيروت ١٩٩٥م.
١٠.لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ، ط/دار الفكر بيروت (بدون تاريخ).
١١.لطائف الإشارات لفنون القراءات ، شهاب الدين القسطلاني تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين. نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٧٢م
١٢.اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان. مكتبة الأنجلو المصرية١٩٥٨م.
١٣.مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ضبط وشرح نعيم زرزور ط/ دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ).
١٤.المكتفى في الوقف والابتداء ، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني. تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي. ط/٢ مطبعة مؤسسة الرسالة (بدون تاريخ).
١٥.منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني. ط/ البابي الحلبي مصر ١٩٧٣م.
١٦.مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ، أمين الخولي ، ط/دار المعرفة ١٩٦١م.
١٧.النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزري ، تصحيح الأستاذ على محمد الصباغ مطبعة مطفي محمد. (بدون تاريخ).

(هوامش)

(١) أمين الخولي ، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ص٤٥. وانظر محمد غالب عبد الرحمن وراق ، مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها ص ٤٣.

(٢) الحلل في الكلام على الجمل ، والتبيان في تعيين عطف البيان ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي ، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم محمد أبو عباة ، مكتبة المبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٦م ، ص٣٧.

(٣) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان. مكتبة الأنجلو المصرية١٩٥٨م. ص ٣٠

(٤) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي :جـ١

ص٨٧ .

(٥) المكتفى في معرفة الوقف و الابتدا لابي عمرو الداني: ص١٠.

(٦) لطائف الإشارات ، للقسطلاني:ص٢٤٧ .

(٧) انظر: شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن يعيش طبعة عالم الكتب ، بيروت (بدون تاريخ): جـ١ ص٢٠ .

(٨) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، جـ١ ص:٢٣١ .

(٩) إيضاح الوقف والابتداء ، لابن الأنباري ، جـ١ ص١١٦ - ١١٩.

(١٠) البقرة: ٤.

(١١) منار الهدى ، للأشموني ، ص:١٢ .

(١٢)تفسيرالقرطبي - (٢ / ٢٢)

(١٣) فتح القدير للشوكاني - (١ / ٣٩٢).

(١٤) المحرر الوجيز - (٤ / ٤٣٩)

(١٥) انظر:دلالات التراكيب ، د. محمد محمد أبوموسى ، ط/٢ مطبعة وهبة ، سنة: ١٩٨٨ ، ص:٢٦٩

(١٦) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط/٥ مطبعة دار الثقافة بيروت ، سنة:١٩٨١ جـ١ ، ص:٣٢٨ .

(١٧) انظر: لسان العرب ، لابن منظور: مادة وصل.

(١٨) انظر القاموس المحيط ، للفيروزآبادي: مادة وصل.

(١٩) انظر: لسان العرب مادة: فصل.

(٢٠) انظر: القاموس المحيط مادة: فصل.

(٢١) مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ، ضبط وشرح: نعيم زرزور ، ط/ دار الكتب العلمية بيروت ، (بدون تاريخ) ، ص:٢٤٩ .

(٢٢) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق: د. عبد القادر حسن ، ط/ دار مصر للطباعة (بدون تاريخ) ص: ١٢١ .

(٢٣) الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع ، سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني ، ط/ دار الكتب العربية(بدون تاريخ) ، ص:١٥١ .

(٢٤) الطراز المتضمن أسرار البلاغة وحقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، ط/ مطبعة دار الكتب العلمية بيروت(بدون تاريخ) ، جـ٣ ، ص:٣٤ .

(٢٥) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، شرح وتعليق: محمد ألتنجي ، ط/ طبعة دار الكتاب العربي بيروت ، ط١ سنة١٩٩٥ ص: ١٧٤

(٢٦) مفتاح العلوم ، للسكاكي ، ص:٢٤٩ .

(٢٧) كتاب الصناعتين ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق: د. محمد مفيد قميحة ، ط/٢ دار الكتب العلمية بيروت ، سنة: ١٩٩٥ ص: ٢٤٧ .

(٢٨) الصناعتين ، للعسكري ، ص: ٢٤٧.

(٢٩) مفتاح العلوم ، للسكاكي ، ص:٢٥.

(٣٠) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص:١٧٤ ، ١٧٥.

(٣١) دلالة التراكيب ، محمد محمد أبوموسى ، ص:٢٩٣ .

(٣٢) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص:١٨٨.

(٣٣) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني، ص: ١٧٥